التحليل الجغرافي للنشاط الاقتصادي ومؤشرات البطالة في العراق

د. دانيال محسن بشار

كلية التربية \ الجامعة المستنصرية، بغداد \ العراق

Geographical Analysis of Economic Activity and Unemployment Indicators in Iraq

Dr. Danial Muhsin Bashar

College of Education / Al-Mustansiriya University، Baghdad / Iraq

danyal.khataoy@gmail.com

المستخلص

تعاني المجتمعات سواء في الدول المتقدمة او النامية من البطالة عندما يوجد فيه أفراد يستطيعون العمل، ويبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها، فالبطالة إحدى أهم المشاكل التي أفرزتها الثورة الصناعية، ففي المجتمعات القديمة نجد أن أبناء الأسر يعملون في المجال الذي تحترف فيها الأسرة لذلك لم تكن تحتاج بطبيعة الحال إلى درجات عالية من التأهيل، اما في ظل الثورة الصناعية وما صاحبها من التقدم التكنلوجي والتطور وتتطلب معايير عالية للتوظيف نجد أن الحصول على عمل اصبح أمرا بالغ الصعوبة، فأصبحت الأيدي العاملة المتوفرة تعاني من البطالة والتي أصبحت مشكلة خطيرة تهدّد المجتمعات في الوقت الرّاهن ويظهر اثارها على المدى القريب والبعيد على الفرد وعلى المجتمع.

الكلمات المفتاحية: النشاط الاقتصادي، البطالة، البطالة الهيكلية، البطالة المقنعة، البطالة الاحتكاكية.

Abstract

Societies, whether in developed or developing countries, suffer from unemployment when there are individuals who can work, and they search for job opportunities but do not find them. Unemployment is one of the most important problems that the industrial revolution has created. Of course, it needs high degrees of qualification, but in light of the industrial revolution and the accompanying technological progress and development that requires high standards for employment, we find that getting a job has become very difficult, so the available labor is suffering from unemployment, which has become a serious problem that threatens societies at the present time. It shows its effects in the short and long term on the individual and on society.

Keywords: Economic activity, Unemployment, Structural unemployment, Underemployment, Friction.

المقدمة

تعد البطالة من المشاكل الرئيسة والمعقدة التي يعاني منها العالم، فمن خلاله يمكن معرفة مؤشرات التنمية البشرية والمتمثلة بالعجز في البنى التحتية وبمستوى التعليم والصحة ودخل الفرد وتراجع في الاداء الاقتصادي حتى أصبحت أزمة حقيقية، وبالنظر لأهمية موضوع البطالة وما يرافقها من تداعيات، ففي الوقت الذي تشير إحصاءات البنك الدولي إلى إن نسبة البطالة في العراق تزيد عن40 % فأن نتائج المسح الذي أجرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تصل الى22.1% وبهدف تغطية موضوع البحث من جميع جوانبها، فتم دراسة مفهوم البطالة وأسبابها ومعدلاتها.إما المبحث الثاني فقد تناول معدلات النشاط الاقتصادية والبطالة تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات مقرونة ببعض التوصيات الضرورية لمعالجة هذه الظاهرة والحد من النتائج المترتبة عليها.

مشكلة البحث: تحدد مشكلة البحث من خلال وجود خلل اجتماعي وظروف اقتصادية تحول دون توفر أعداد كافية ومناسبة من فرص العمل لتشغيل العاطلين عن العمل من الفئات المختلفة، وينتج عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة تنعكس اثارها على الفرد والاسرة، وبهذا يمكن تحديد المشكلة في السؤال الرئيس التالي: ما واقع النشاط الاقتصادي والبطالة في العراق؟ وهل تتباين بين وحدات المحافظة؟وما هي اثارها؟

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في الاجابة على المشكلة يتباين النشاط الاقتصادي والبطالة في العراق حسب الوحدات الادارية ونلاحظ وجود اثار تلك الظاهرة على الاسر في المجتمع وبالتالي عرقلة حركة التنمية.

هدف البحث: يسهم بشكل مباشر في التنبيه إلى خطورة مشكلة البطالة، والعمل الجاد على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها، كما يمكن دراسة ظاهرة البطالة وما تفرزه من آثار سلبية سواء على مستوى الفر د أو المجتمع.

الفصل الاول

اولا: مفهوم ظاهرة البطالة

هناك تعاريف عده لمفهوم البطالة ولكن قبل ذلك لا بد التعرف على مصطلح العمل كي نتصور ما هي البطالة؟ فقد عرف العمل (ان كل جهد بدني او ذهني يبذله الإنسان في عمل ما خلال مدة زمنية مقابل اجر محدود) بينما عرف منظمة العمل الدولية مفهوم البطالة (بأنها حالة الفرد القادر والراغب والباحث عن العمل دون جدوى العثور على الفرصة المناسبة، ولا الاجر المطلوب للعمل) وتُعرَّف ايضا بانها عدد الأفراد الذين لا يمتلكون وظيفةً تُساعدهم في الحصول على المال، لذا فان حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور[1]. كذلك تعددت المفاهيم النظرية للبطالة بتعدد أماكنها وظروفها البيئية، فالنسبة للمنظور النفسي تعد ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها ومنها حدوث الجرائم والانحراف التي يرتبط وجودها وانتشارها بالبطالة [2].

أما المنظور الاقتصادي للبطالة فقد سلط الضوء على أشكال البطالة وأسبابها واثارها والمفاهيم المتعلقة بها واعتمد التحليل الاقتصادي ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية التي تعيق مسؤولياتها في توفير فرص عمل جديدة للقادرين على العمل، وبهذا تعني البطالة عدم توفر فرصة عمل رغم توفر القدرة الكافية للقيام به، وتنتج هذه الظّاهرة الاقتصاديّة بسبب اختلال التّوازن بين فرص العرض والطّلب على فُرص العمل؛ بحيث تفوق عروض الطّلب على فرص العمل، وتنحصر فئة البطالة على الأفراد الذين أصبحوا في سن العمل بين (15–64) سنة وابعد فئة الاطفال والأفراد العجزة او كبار السن والمرضى والذين احيلوا على التقاعد ويحصلون على راتب، ومن لا يبحث عن عمل ليأسه منه، ومن فقد وظيفته مؤخرا، واللذين لا يرغبون بالعمل لأسباب عديدة منها الكسل والتقاعس او الافراد ذات الامكانيات المادية العالية.اذن البطالة هي واحدة من المشكلات

الاساسية في العديد من المجتمعات الشرقية والغربية، وان تحدثنا عن مشكلة البطالة في مجتمعاتنا العربية فسنجد اننا نعاني منها بشكل كبير جدا.

ثانيا: أنواع البطالة

هناك انواع عدة من البطالة التي تواجه بلدان العالم، منها الدول الرأسمالية الصناعية او الدول الاشتراكية وايضا الدول العربية ومنها العراق، وتتفاوت معدلات البطالة من حيث الجنس والعمر، وكذلك من حيث المدة التي تعايشها الفئات المتعطلة.اذ ذلك كله يتفاوت بحسب نوع البطالة السائدة، وتشير معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة البطالة بأنها ليست ثابتة ونهائية، بل متغيرة ومتجددة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

ونعرض فيما يلي لأكثر انواع البطالة شيوعا.

1. البطالة الهيكلية (Structural unemployment)

يحدث نتيجة تغيرات هيكلية في اقتصاد الدولة، كتحول من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي، فان ذلك التحول يتطلب من تلك القوة العاملة الحصول على مستوى معين من التدريب والتأهيل في القطاع الصناعي، الذي يتطلب العمل فيه مهارات تختلف عن المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الزراعي[3]. فالبطالة الهيكلية هي المدة التي تظهر عند الأفراد القادرين على العمل أثناء تركهم لعملهم السابق والبدء في البحث عن عملٍ جديد، اي تعد بطالة مؤقتة تعبر عنها بالوقت المستغرق للانتقال من وظيفة إلى أخرى، إذ يفقدون القدرة على تحصيل أيّ دخل خلال هذه الفترة.

اما عن طبيعة هذه التغيرات فهي اما ان تكون بسبب حدوث تغيير في هيكل الطلب على المنتجات، او بسبب انتقال الصناعة الى اماكن اخرى.اذ يحدث هذا النوع نتيجة لانخفاض الطلب على نوعيات معينة من اليد العاملة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، مقابل الطلب على نوعيات اخرى من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة لصناعات متطورة، وبالتالي يصعب الحصول على ما يحتاجونه من العمالة المطلوبة، نتيجة نقص عرض هذا النوع من العمالة. أي حدوث فائض عرض في سوق عمل ما، وفائض طلب في سوق عمل اخر.

2. البطالة الاحتكاكية او الانتقالية (Frictional or transitional unemployment)

وهي التي تحدث عندما يقوم الفرد بترك العمل لغرض الانتقال الى عمل اخر أي التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى اصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية الى منطقة اخرى، او يغير نوع عمله فان الحصول على فرصة عمل تحتاج الى وقت يتم فيه البحث عن الامكانات المتاحة والمفاضلة بينها، و يعني ان الطلب على العمل لا يتوافق مع عرض العمل والسبب في عدم التناسب اما بسبب المكان او نوع المهارات وهذه بطالة قصيرة الامد حيث يقضي العاطلون عن العمل، مدة قصيرة للحصول على عمل جديد.

3 – البطالة الاجبارية (Involuntary Unemployment)

هي التي يتعطل فيها العامل جبريا، أي من غير ارادته ورغبته، والمتعارف عليه عن طريق تسريح العمال، أي اخراجهم من العمل بصورة قسرية، بالرغم من تمسك العامل في العمل، وقد تحدث البطالة الاجبارية نتيجة اتخاذ قرارات رسمية شانها ايقاف عدد من الاشخاص الذين كانوا يعملون ولكنهم سرحوا من وظائفهم واعمالهم قسريا واصبحوا عاطلين عن العمل، فالبطالة القسرية قد تكون من اثار الحروب والاحتلال.

4 – البطالة الاختيارية (Voluntary unemployment)

هو تعطل العامل عن العمل بمحض ارادته ورغبته، وهي عكس البطالة الاجبارية، حينما يقدم العامل استقالته عن العمل الذي كان يشتغل ويعمل به، وقد حصل في العراق خلال فترة التسعينيات (الحصار الاقتصادي) من ترك وظائفهم او العزوف عن العمل، والبحث عن عمل يوفر له اجر اعلى من قبل، وظروف عمل افضل.

5 – البطالة الدورية (Cyclical Unemployment)

وتسمى بالبطالة الدورية لارتباطها بالدورات الاقتصادية، باعتبار النشاط الاقتصادي لا يستمر بوتيرة واحدة منتظمة لفترات طويلة بل تنتابه فترات ارتفاعات وانخفاضات دورية.

ويمكن ان نطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي مصطلح الدورة الاقتصادية والتي تتكون من مرحلتين تسمى الاولى، مرحلة الرواج او التوسع ويتجه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التزايد، الى ان يصل الى نقطة الذروة او القمة، عندها تحدث نقطة التحول وفيها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته نحو الهبوط ويدخل الاقتصاد المرحلة الثانية وهي الانتعاش الى ان يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول الى نقطة الانكماش وبعدها مباشرة يبدأ الانتعاش (وهي نقطة تحول) ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى وهكذا، وتعد اشد انواع البطالة خاصة في الدولة الصناعية، بصفتها سمة من سمات النظام الرأسمالية التي تعتمد على الية السوق.

ويمكن ان نراها بشكل انخفاض ساعات العمل او تسريح العمال، او هبوط المشتريات الاستهلاكية، وتزايد المخزونات غير المرغوب فيها من السلع الاستهلاكية المعمرة، وبالتالي انخفاض الإنتاج، او ظهور بداية الكساد، فستهبط اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية، وسينخفض الطلب على القروض مقابل انخفاض اسعار الفائدة، اما في مرحلة الانتعاش تكاد تكون عكس سمات مرحلة الكساد ونقيضها.

6. البطالة المقنعة (Disguised Unemployment)

ويظهر هذا النوع من البطالة في الريف في مجال الزراعة او مجال السياحة او الوظائف الحكومية، حيث يكون عدد العمال الذين يشتغلون في الوحدة الإنتاجية اكبر مما يجب عمله[4]. بمعنى وجود عمالة زائدة او فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث اذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الانتاج لن ينخفض، ونلاحظ هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، والتزام تلك الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد دون الحاجة الفعلية اليهم والى اختصاصاتهم الامر الذي ادى الى تكدس المؤسسات كافة بأعداد كبيرة من الموظفين بدرجة تفوق احتياجات العمل.

وهم في ذلك شانهم شأن العاطلين عن العمل بالمفهوم التقليدي، بحيث يمكن الاستفادة في اعمال اخرى وبأجور منخفضة، وتوجد هذا النوع من البطالة في الدول النامية، وذلك لارتباطها بهيكل الانتاج غير المرن، يستخدم حالة التوظيف لحل مشكلة البطالة.

7. البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment)

هي الوظائف التي تعتمد على مواسم معينة وتنتهي في أي وقت، وبعدها يعود من كان يشغلها إلى صفوف العاطلين عن العمل، مثل العاملين في الزّراعة، عمال البناء بسبب زيادة عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة دون اخرى، وهذا ما نلاحظه في بعض المحافظات العراقية من الذين يعملون بالنشاط الزراعي وارتفاع نسب البطالة بينهم، وهي تظهر اكثر وضوحا مع النشاط الزراعي موسم جني الثمار او بداية موسم سياحي معين او نهاية عام دراسي وبعدها يصبح العاملين عاطلين عن العمل.

8. بطالة المتعلمين (Learners)

يعد نشر التعليم في العراق وبقية الاقطار العربية من الالويات للحكومات المركزية، ومع اتاحة فرص التعليم الجامعي بالإضافة الى مجانية التعليم في بعض البلدان العربية كالعراق، الى تخرج اعداد كبيرة من حملة المؤهلات العلمية العليا والمتوسطة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل بالتالي الى عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، نتيجة سوء التخطيط وحاجة البلد الى هذه الكوادر، وهذا ما تجسد في ظاهرة بطالة المتعلمين.

ثالثا: اسباب البطالة

ويمكن ان نجمل اهم الاسباب والمسببات التي اسهمت بشكل مباشر او غير مباشر في نشوء وتفاقم ظاهرة البطالة في العراق بما يلي:-

1 - عدم التنسيق بين التعليم ومخرجاته: فالعلاقة بين التعليم وسوق العمل، هي علاقة متحركة (ديناميكية) اذ يفترض مستقبلا ان تتجه حركية الاقتصاد نحو التقدم والازدهار وليس التراجع والركود، فنلاحظ ارتفاع نسبة الخريجين من الكليات الحكومية والاهلية دون تحسب والتركيز على تخصصات علمية راكدة وغير مطلوبة، فليس المطلوب من الحكومات توسيع قاعدة التعليم الأكاديمي العالي، بل يجب تحسين جودة مخرجات التعليم بما يتلاءم مع سوق العمل وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى ضخ اعداد كبيرة من الخريجين العاطلين عن العمل، في ظل غياب خطط تنموية او استراتيجية واقعية واضحة المعالم وصالحة التنفيذ على ارض الواقع المضطرب.

2 – الاختلال في هيكلية الاقتصاد العراقي فهو اقتصاد خدمي اذا ما استبعدنا القطاع النفطي، ذلك ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي تصل الى حوالي (33%)، ويبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي حوالي (1.5%)، وان مساهمة القطاع الزراعي تصل الى (6.5%)، في حين مساهمة القطاع النفطي تصل الى (70%)، وهو قطاع لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسبة منخفضة لا تتجاوز (2%) منها، وهذا يعني ان (98%) من قوة العمل توجد في قطاعات لا تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (30%)، وعن طريق هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات والتي ادت الى ان يكون ناتج النفط نحو (96%) من اجمالي الايرادات، اي الاعتماد على مصدر واحد للدخل القومي وترك العمل في القطاعات الاخرى التي لها دور كبير في دمج الايدي العاملة في العمل والتي ينعكس على انخفاض ظاهرة البطالة، وقد ترك هذا التدهور اثار كبيرة في الاقتصاد العراقي.

1. الظروف غير الطبيعة التي مر بها العراق ومنها الحروب في العقود المنصرمة وما تبعها من حصار اقتصادي الذي انهك الاقتصاد العراقي وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى ادنى مستوى وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب.
2. ارتفاع حالة الفساد الإداري، حتى حل العراق المرتبة الثالثة بعد ماينمار والصومال في الترتيب العالمي لتقرير منظمة الشفافية العالمية للعام 2007 في الفساد الإداري اذ يؤثر في اتساع فجوة البطالة من خلال:

أ- تعيين اشخاص ليس على اساس الكفاءة والشهادات الدراسية، وإنما على اساس المحسوبية والولاءات والمحاصصة في جميع الوزارات.

ب- تعطيل البرامج الاستثمارية من خلال فساد بعض القائمين عليها وفساد المقاولين وتشغيل الاحداث بدلا من الشباب العاطلين عن العمل نتيجة للأجور المتدنية للأحداث ولساعات طويلة مع غياب المتابعة للمشروعات المقررة للمحافظات من قبل الحكومة المركزية.

3. الوضع الامني غير المستبد في المناطق الساخنة بصورة خاصة، مما يعرقل اية مشاريع تنموية او خدمية تستقطب العاطلين عن العمل، فضلا عن عزوف الشركات الاجنبية والمستثمرون الاجانب عن المشاركة في التنمية والبناء وهو ما كانت تعول عليه.

4. زيادة عدد السكان اثر على معدلات البطالة وجعلها غير متناسبة مع النمو الاقتصادي، فتلك الزيادة تلزم الحكومات على توفير فرص عمل مناسبة للايدي العاملة، وعدم توفرها تعني تفاقم المشكلة في البلاد.
5. غياب الخطط الحكومية التي تهدف الى توفير فرص عمل للعاطلين من خلال تفعيل القطاع الخاص، اذ يتضأل دور القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية في استيعاب البطالة بسبب افتقارها لعناصر الطاقة الاساسية كالطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية، مما ادى الى شلل القطاع الخاص (الصناعي – الزراعي–الخدمي) اضافة الى منافسة السلع المستوردة للمنتجات الوطنية المماثلة لها بسبب الغاء الضريبة الكمركية على البضاعة المستوردة.

رابعا: اثار البطالة

تعد البطالة من اخطر المشاكل التي تواجه معظم بلدان العالم. ولا سيما الدول النامية، وتشكل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والامني، اذ تؤثر البطالة على الافرد والمجتمع ككل، فالفرد يعد اللبنة الأساسية في المجتمع و تعاني منها جميع المجتمعات ومنها العراق، لذا نجد ان اثار البطالة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمتد الى ابعد من ذلك الى الجانب الاجتماعي والنفسي وعليه يمكن تقسيم الاثار الناجمة عن البطالة الى:-

اولاً: الاثار الاقتصادية.

ثانياً: الاثار الاجتماعية والنفسية.

ثالثاً: الاثار السياسية والامنية.

أولاً:- الاثار الاقتصادية

لا تقتصر الاثار الاقتصادية على المتعطلين عن العمل بل وتشمل ايضا اقتصاد الدول ككل، ففي حال وجود ركود اقتصادي في اي مجتمع والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الانتاج لينخفض معدل الاستثمار الذي يعتبر بمثابة المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي وعليه يترتب انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والتنمية الاقتصادية.

في ضوء ذلك يمكن ايجاز اهم الاثار الاقتصادية التي تنجم عن ظاهرة البطالة ويمكن بلورتها بما ياتي:

1. ضعف مستوى النشاط الاستثماري والإنتاجي وتراجع النمو في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات فضلا إلى لجوء الحكومة إلى فرض المزيد من الضّرائب لمواجهة الرّكود الاقتصادي الأمر الذي يزيد من محاولات الشعوب الانقلاب على حكوماتها، فضلا عن تضال جذب الاستثمارات الاجنبية.
2. عدم الاستفادة من مخرجات التعليم اذ يلاحظ ان (15,1 و 17,3%) من العاطلين عن العمل لعام 2011 هم من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم العالي، مما يشكل عبئاً ثقيلا على ميزانية الدولة وهدرا للموارد البشرية والمالية من جهة اخرى.
3. انخفاض المستوى المعيشي للمجتمع مما ينعكس ذلك على تردي الاوضاع الاقتصادية.
4. ان تفشي البطالة بين الشباب ولاسيما العزاب منهم، والذين يشكلون اكثر من (56%) من اجمالي العاطلين في عام 2011 دفع الكثير الى العزوف عن الزواج لحين الحصول على عمل وتحسين مستوى المعيشة وتأمينه تكاليف الزواج.
5. انخفاض القدرة الشرائية لدى الافراد، بسبب انهم يفضلون الادخار على الإنفاق لمواجهة التقلبات الاقتصادية الأمر الذي يؤثر بدوره على ارتفاع معدلات الركود الاقتصادي.

ثانياً: الاثار الاجتماعية النفسية

ان الشخص العاطل عن العمل يكون مهددا في شخصه واسرته، ومحروماً من ابسط انواع الحقوق في العيش والحياة الكريمة بالمقارنة مع الاخرين.

ويترتب جملة من الاثار الاجتماعية على زيادة البطالة في العراق الى:

1 - تزايد حالات الفقر في المجتمع بالتالي انعكس الى انتشار حالات التسول التي تعد من الحالات غير الحضارية والتي قد تعكس صورا مغايرة تماما لما يتمتع به المجتمعات وان هذه الظاهرة في العراق اصبحت بمثابة عمل يومي يقوم به الأطفال والشباب وكبار السن على حد سواء[5].

2 - ان البطالة قد تؤدي الى الاكتئاب والإحباط والتوتر النفسي انتشار ظاهرة الانتحار بين المجتمع، نتيجة المعاناة والضغوط لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرتهم وبالتالي ينعكس على الحالة النفسيّة لجميع أفراد الأسرة.

3 - تعد البطالة سبب من اسباب التفكك الاسري الذي يصيب بنيان الاسرة حيث لا تتمكن من اداء وظائفها بكفاية وفعالية، كارتفاع معدلات الطلاق والخلافات العائلية نتيجة فقدان معيل تلك الأسر لعمله، فضلا عزوف الشباب عن الزواج بسبب عدم قدرتهم على تغطيه النفقات التي يتطلبها الزواج.

4 - زيادة مستوى الفقر في المجتمع مما يؤدي الى ارتفاع ظاهرة الهجرة والسفر إلى الخارج، فضلا عن هجرة ذوي الكفاءات والمواهب، فغالبا ما يضطر العاطلون الى البحث عن فرص عمل مناسبة، بعيدا عن محيطهم الاسري او الاجتماعي، وما ينطوي عليه من اثار سيئة على كل من الفرد والأسرة والمجتمع.

5 - ارتفاع نسبة التسرب والرسوب في جميع المراحل الدارسية، بسبب عدم تمكن الطلبة من توفر المستلزمات المدرسية، وتخليهم عن الدراسة فيقل بذلك اهميته التعليم ونيل الشهادة.

6 - الحد من مشاريع التنمية القومية أي ان الدول لا تستطيع ان تضع مثل هذه المشاريع في حالة وجود البطالة، وهذا ما يجعل الدولة غير قادرة على التنمية والتطور الذي يستهدف تحديث وإعادة بناء الاسس المادية وغير المادية للمجتمع[6].

7 - زيادة معدلات الجريمة والسرقة والاغتصاب وتعاطي المخدرات والامور الشاذة الاخرى في المجتمع، بسبب بحث العديد من العاطلين عن العمل عن بدائل تتيح لهم تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهذا ما جرى بالبلد بسبب ارتفاع نسبة البطالة.

8 - ان الظروف التي مر بها المجتمع العراقي عن طريق الحروب قد تركت اثرها السيء على الواقع الاسري، فلابد هنا من الولوج في ما خلفته هذه الحروب من ايتام وأرامل إذ ان كثرة الارامل وعدم وجود معيل لهن من جهة وعدم حصولهن على فرص عمل لاسيما وان ما تمنحه الحكومة اليهن من رواتب لا تتناسب الواقع المعيشي دفع الكثير منهن الى الانحراف والرذيلة.

ثالثاً: الآثار السياسية والأمنية للبطالة

ان اثر البطالة على المستوى السياسي لا تقل خطورة عما سبقها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فهي قد تهدد النظام السياسي بأكمله، فحالات التظاهر والعنف توجه ضد الحكم وأصحاب رؤوس الأموال فهم المسؤولون في نظر العاطلين عن مشكلة البطالة ويمكن اجمال اثارها بما يلي:

1. ان الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة، تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي، وبالتالي تخلق نوعا من عدم الثقة في الحكومات والنهج الاقتصادي الذي ترسمها للنهوض بالبلد.
2. للبطالة تأثير على الجانب السياسي فمن الممكن ان تكون البطالة ورقة ضغط سياسية، اذ ان معظم الناس العاطلين عن العمل وبسبب الفاقة والحاجة يكونون عرضة لمشاريع وعصابات اجرامية سيكون العاطلين عرضه لهؤلاء وقد ينخرطون في صفوفهم.
3. تودي البطالة الى الفوضى الامنية وضعف الحوافز التشجيعية في جلب الاستثمارات الخارجية والعربية منها والأجنبية الى المنطقة[7].
4. تؤدي ارتفاع البطالة الى حالة من العجز وعدم الاستقرار في الهيكل السياسي في البلاد، وان هذا الاستقرار مرهون بقدره الدولة بتلبيه وخلق فرص العمل.
5. ان من نتائج السياسية التي قد تطرأ على المجتمعات هي انخراط العاطلين عن العمل ضمن المجاميع الارهابية التي تضغط على الحكومات لتغيير سياستها اتجاههم وتوفير الحياة الكريمة لهم وقد يؤدي ذلك ايضا الى الانقلابات السياسية كنتيجة لعدم الامتثال لضغوطهم[8].

من هنا نجد ان البطالة تشكل ظاهرة مركبة الاثار مثلما هي مركبة الاسباب وان عملية المعالجة لاتتم الا من خلال دراسة تلك الاسباب وتحليلها مع الوقوف على طبيعة تلك الاثار واستكمالا لهدف البحث لابد من دراسة، تلك المداخل في الواقع العراقي كي تكتمل صورة ظاهرة البطالة وتأثيراتها على العراق والتي سوف تناول التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق لعام 2016

الفصل الثاني
التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي و البطالة في العراق لسنة2016

إن ظاهرة البطالة في العراق ما هي الا انعكاس للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها العراق، وخلال الفترة الاخيرة وحدوث زيادات كبيرة في عوائد الصادرات النفطية أدت الى احداث تغيرات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تتناسب مع حجم التخصيصات الاستثمارية الكبيرة، وقد انعكست هذه التطورات بشكل واضح على سوق العمل، إذ ادت الى تشغيل اعدادا كبيرة من الايدي العاملة، وسوف نتناول النشاط الاقتصادي في العراق اولا ومن ثم معدلات البطالة:

اولا: التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي في العراق

بلغ معدل الكلي للنشيطين اقتصاديا عام 2014 (42.7)، وفي عام 2016 (43.1%) علما ان المعدل مقارب على مستوى البيئة اذ بلغ (43,11%- 43.29%) على التوالي في المناطق الحضرية والريفية لعام 2016، إما بالنسبة للنشطين حسب النوع (الذكور والإناث) نلاحظ ارتفاع المعدل بالنسبة للذكور مع انخفاض امام الإناث اذ بلغ المعدل (72%) يقابله (14,5%) للإناث.

كما تباينت معدلات النشطين اقتصاديا في العراق خلال العامين (2014-2016) وبحسب المحافظات فنلاحظ اعلى النسب في(اربيل، السليمانية، القادسية، كربلاء، بغداد) وبنسب (49.1%، 45.7%، 45.6%، 44.9%، 44.7%) اما ادنى النسب فنلاحظها في (المثنى، نينوى، البصرة، ذي قار، ديالى) بنسب بلغت (35.3%، 39.2%، 39.3%، 39.3، 39.7%) على التوالي، اما في عام 2016 فنلاحظ تبوء المحافظات(بابل، اربيل، واسط، بغداد، البصرة) بأعلى النسب اذ بلغ على التوالي (51%، 47.4%، 44.9%، 44.5%، 43.9%). اما ادنى معدل فقد سجل في محافظة(كركوك، دهوك، ذي قار، ميسان، مثنى) اذ بلغ على التوالي (39,7%، 39,2%، 38,6%، 37,8%، 37,1%)، فيما تراوحت المحافظات الاخرى بين المعدلات السابقة (انظر الشكل 1).

جدول(1) التوزيع الجغرافي للنشيطين اقتصاديا في العراق حسب المحافظات لعام -2014 2016

المحافظات	النشطون اقتصادي 2014	الشطيين اقتصاديا 2016
دهوك	42.3	39.2
اربيل	49.1	47.4
السليمانية	45.7	43.6
نينوى	39.2	-----
كركوك	46	39.7
ديالى	39.7	41
الانبار	41.8	-----
بغداد	44.7	44.5
بابل	42.4	51
كربلاء	44.9	40.8
واسط	42.6	44.9
صلاح الدين	40.2	40.8
النجف	43.9	42.1
القادسية	45.6	40.7
المثنى	35.3	37.1
ذي قار	39.3	38.6
ميسان	41.3	37.8
البصرة	39.3	43.9
المجموع	42.7	43.1

المصدر:وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام2014,2016

اما حسب المستوى البيئي للعام 2016 (الحضر والريف) فنلاحظ التباين فيما بين المحافظات اذ بلغ اعلى النسب في محافظات (اربيل، بابل، بغداد، البصرة، السليمانية) للسكان الحضر وشكلت (48,1%، 45,5%، 44,4%، 44,1%، 43,4%) على التوالي، اما ادنى النسب فكانت من نصيب كل من محافظات (مثنى، دهوك، كركوك، ذي قار، ميسان) وشكلت على التوالي (40,5%، 39,9%، 39,6%، 39,4%، 38,5%)، وتراوحت المحافظات الاخرى بين اعلى وادنى النسب.اما بالنسبة للسكان الريف فقد تباينت هي

الاخرى فيما بينها اذ بلغت اعلى النسب في محافظات(بابل، واسط، السليمانية، بغداد، اربيل) وشكلت على التوالي (56,6%، 49,8%، 46%، 45,8%، 43,5%) وهناك تطابق للنشطين اقتصاديا ما بين المناطق الحضرية والريفية ويرجع ذلك الى ارتفاع نسب النشطين في تلك المناطق، اما ادنى النسب فكانت من نصيب كل من محافظات (كربلاء، دهوك، ذي قار، ميسان، مثنى) اذ على التوالي بلغت (39%، 37,1%، 37%، 35,5%، 33,8%)، في حين تراوحت المحافظات الاخرى بين النسب الاعلى والادنى. اما التوزيع الجغرافي حسب النوع فقد تباينت النسب بين الذكور والاناث، فنلاحظ ارتفاع العاملين النشطين في محافظات كل من (البصرة، بابل، اربيل، بغداد، واسط) وبلغت النسب (76,7%، 75%، 74,3%، 73,5%، 73,3%) على التوالي، اما ادنى النسب فنلاحظها في محافظات(ذي قار، دهوك، صلاح الدين، قادسية، مثنى) اذ بلغت على التوالي (68,28%، 68,25%، 67,43%، 67,43%، 67%) فيما تراوحت المحافظات الاخرى بين النسب المذكورة.

جدول (2) التوزيع الجغرافي للنشيطين اقتصاديا في العراق حسب البيئة والنوع لعام 2016

المحافظات	حضر	ريف	ذكور	اناث
دهوك	39.9	37.1	68.2	9.7
اربيل	48.1	43.5	74.3	21.2
السليمانية	43.4	46	71.2	17.3
نينوى	----	------	-----	------
كركوك	39.6	40.5	69.5	12.6
ديالى	41.3	40.7	70.4	11.7
الانبار	-----	-----	-----	----
بغداد	44.4	45.8	73.5	16.3
بابل	45.5	56.6	75	27
كربلاء	41.6	39	71.9	9.1
واسط	42.4	49.8	73.3	17.2
صلاح الدين	41	40.5	67.4	15.3
النجف	41.9	42.5	72.4	10.4
القادسية	41	40.2	67.4	13.5
المثنى	40.5	33.8	67	7.2

ذي قار	39.4	37	68.2	8.3
ميسان	38.5	35.5	70.4	4.4
البصرة	44.1	43.3	76.7	10.9
المجموع	43.1	43.2	72	14.5

المصدر:وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2016.

شكل (1) التوزيع الجغرافي للنشطين اقتصاديا في العراق لعام 2016

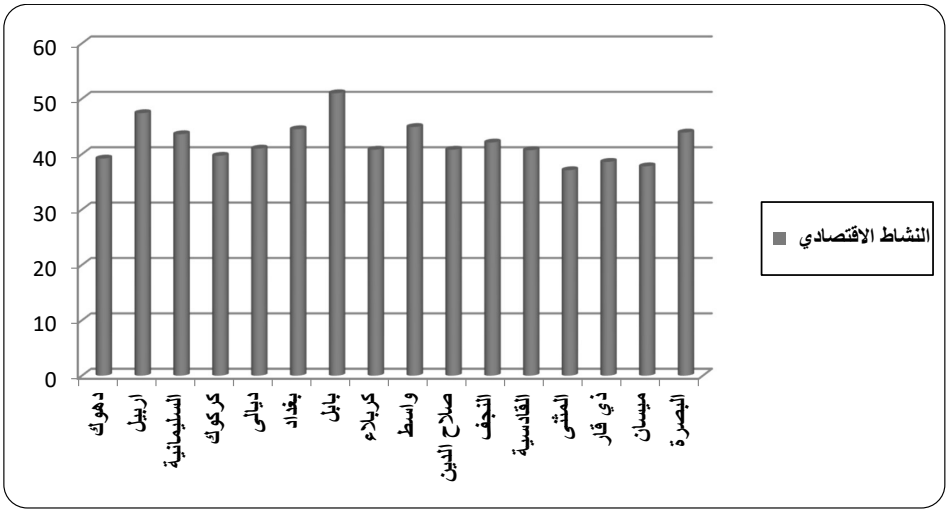

المصدر: الاعتماد على الجدول (1).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للبطالة في العراق

يقع العراق وفقا للإحصاءات في مقدمة دول الشرق الاوسط بنسبة البطالة من حجم قوة العمل، التي تختلف تقديراتها سنويا بين بلدان المنطقة وبتفاقم مستمر مع غياب لدور الحكومات، واتضح ارث الخراب الاقتصادي نتيجة تعاقب الحروب منذ الثمانينات والتسعينيات وازدادت بعد عام 2003 مع زيادة ظاهرة البطالة وتداخلها على خلفية استمرار تفاقم الديون الخارجية والظروف السياسية والامنية التي يتعرض، فضلا عن طغيان الفساد الاداري واختلال القوانين الخاصة بالاستثمارات وسوق العمل وحركة الاموال، وبالرغم من لجوء عدد كبير من العاطلين عن العمل نحو الاعمال الخاصة والشركات

الاهلية، الا ان بعض هذه الشركات قامت بجلب الايدي العاملة من الخارج (العمالة الاجنبية) واستبدالها بمحلية، مما زاد من نسبة العاطلين عن العمل.

ودلت نتائج التعدادات السنوية للسكان للأعوام (1977,1987,1997)، ان معدل البطالة في العراق لعام (1977) قد بلغ (3,2%) ولكلا الجنسين من الذكور (3,5%) يقابله (2,1%) للإناث نتيجة لتوفر فرص العمل وانخفاض عدد السكان آنذاك، فيما ارتفع عام (1987) ليصل الى (4,5%) وللذكور (4,1%) و(7,1%) للإناث ذلك ان الذكور كانوا يقومون بأداء الخدمة العسكرية منهم في سن العمل يقابله ارتفاع نسبة العاطلات عن العمل، اما في عام (1997) بلغ (17.6%) وهي نسبة عالية مقارنة بالأعوام السابقة، وسبب ذلك يعود الى الحصار الاقتصادي على العراق مما كان له الاثر في تزايد عدد العاطلين عن العمل، فضلا عن ايقاف العمل بالتعين المركزي مما ادى ذلك الى هجرة الكفاءة التدريسية من الجامعات والمعاهد العراقية خارج العراق وتقليص حجم العمل في العديد من المشاريع وتعطل بعضها عن العمل، وقد بلغت اعداد الذكور العاطلين عن العمل (20,3%)، في حين بلغت نسبة الاناث (2,3%) من مجموع القوى العاملة، وهي نسبة منخفضة مقارنه لفئة الذكور بسبب عدم اقبال الذكور على العمل في القطاع العام بسبب انخفاض الاجور فيه.

اما فيما يخص عام 2014-2016 بالاعتماد على العينات السنوية لوزارة التخطيط فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل (10.6%-10.8%) اما حسب الوحدات الادارية فقد تباينت فيما بينها فقد احتل كل من محافظات (الانبار- وذي قار-ميسان- بغداد – القادسية)وبنسب تبلغ (19.6%-17.4%-16.5%-13.3%-13.2%) اما اقل المحافظات كانت في (كركوك –السليمانية – كربلاء – واسط) بنسب تبلغ (2.9%-5.7%-6.7%-7.2%) على التوالي، اما في عام 2016 فنلاحظ تبوء المحافظات(ميسان، دهوك، ذي قار، مثنى، اربيل) بأعلى النسب اذ بلغ على التوالي (17.6%، 16.6%، 14.5%، 14.9%، 13.6%). اما ادنى معدل فقد سجل في محافظة(ديالى، كربلاء، بابل، بغداد، كركوك) اذ بلغ على التوالي (5.6%، 7.1%، 7.3%، 9.8%، 9.9%)، فيما تراوحت المحافظات الاخرى بين المعدلات السابقة (انظر الشكل 2).

جدول(3)التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل للمدة (1977-1997) في العراق

السنة	الجنس	مجموع العاطلين عن العمل	نسبة العاطلون من مجموع القوى العاملة
1977	ذكور	90139	3,5
	اناث	11575	2,1
	المجموع	101714	3,2
1987	ذكور	143259	4,1
	اناث	33104	7,3
	المجموع	176363	4,5
1997	ذكور	799188	20,2
	اناث	14810	2,3
	المجموع	813998	17,6

المصدر: 1 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، جدول رقم (9)، ص(42).

2 - وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، قسم سياسات التشغيل، نتائج تعداد السكان، لعام (1997)

شكل (2) التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل للاعوام(1977-1987-1997)

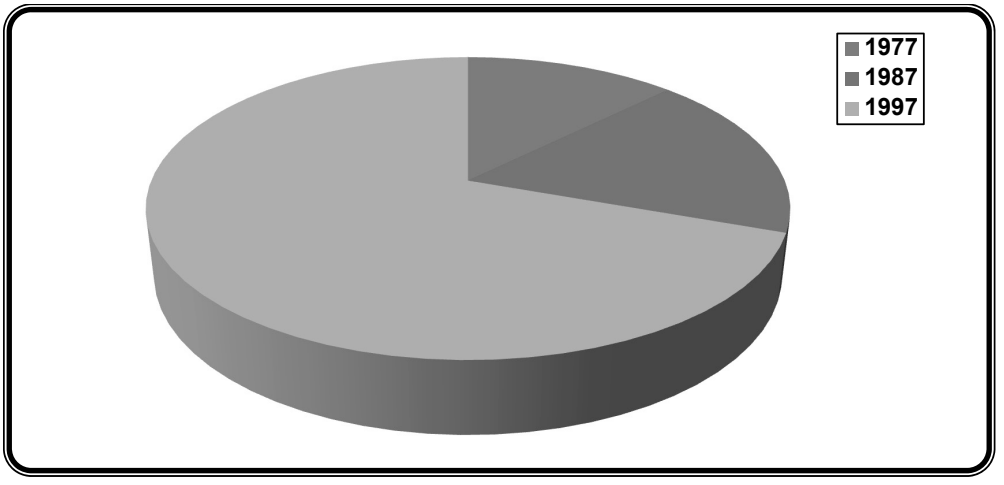

المصدر: الاعتماد على الجدول (3)

اما التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في العراق حسب الدرجات المعيارية فنلاحظ لعام 2014 ما يلي:

1. **المستوى الاول ودرجته المعيارية** (0.50+ فاكثر): يضم هذا المستوى خمس وحدات ادارية متمثلة الانبار، ذي قار، ميسان، بغداد، قادسية على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (0.69/0.72/1.45/1,66/2.17)
2. **المستوى الثاني ودرجته المعيارية** (+0.49 - +0.00): يضم هذا المستوى محافظة واحدة فقط وهي البصرة وبدرجة معيارية تبلغ (0.46).
3. **المستوى الثالث ودرجته المعيارية** (-0.49/–0.01): تبوء بضم اغلب الوحدات الادرية وتتمثل بكل من محافظة مثنى، صلاح الدين، نينوى، اربيل، النجف، ، دهوك، ديالى، بابل على التوالي.
4. **المستوى الرابع ودرجته المعيارية** (0.50- فاقل): يضم اربع وحدات ادارية وهي واسط، كربلاء، السليمانية، كركوك وبدرجات معيارية تبلغ (0.67-/ 0.79-/1.02-/1.66-).

والتوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في العراق حسب الدرجات المعيارية لعام 2016 فهي كآتي:

1 - **المستوى الاول ودرجته المعيارية** (0.50+ فاكثر): يضم هذا المستوى ايضا خمس وحدات ادارية متمثلة بمحافظات(مثنى، اربيل، ذي قار، دهوك، ميسان)على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (0.91/0,64/1.03/1.53/1.82)

جدول(4) التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في العراق حسب المحافظات لعام -2014 2016

المحافظات	2014	الدرجة المعيارية	2016	الدرجة المعيارية
دهوك	8.8	-0.31	16.6	1.53
اربيل	8.3	-0.42	13.6	0.64
السليمانية	5.7	-1.02	10.2	-0.35
نينوى	8.2	-0.44	----	----
كركوك	2.9	-1.66	9.9	-0.43
ديالى	8.8	-0.31	5.6	-1.70
الانبار	19.6	2.17	----	----
بغداد	13.3	0.72	9.8	-0.46
بابل	9.5	-0.15	7.3	-1.20
كربلاء	6.7	-0.79	7.1	-1.26
واسط	7.2	-0.67	10.7	-0.20
صلاح الدين	8.2	-0.44	10.8	-0.17
النجف	8.3	-0.42	9.5	-0.55
القادسية	13.2	0.69	11.8	0.11
المثنى	8	-0.49	14.5	0.91
ذي قار	17.4	1.66	14.9	1.03
ميسان	16.5	1.45	17.6	1.82
البصرة	12.2	0.46	12.4	0.29
المجموع	10.6	----	10.8	----

المصدر:وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2014، 2016.

2 - **المستوى الثاني ودرجته المعيارية** (-0.49+ 0.00+): يضم وحدتين اداريتين متمثلة وهي البصرة والقادسية وبدرجات معيارية تبلغ (0.29/0.11).

3 - **المستوى الثالث ودرجته المعيارية** (-0.49 – 0.01): يضم كل من محافظة بغداد، كركوك، السليمانية، واسط، صلاح الدين) على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (-0.46/-0.43/-0.35/-0.20/-0.17).

4 - **المستوى الرابع ودرجته المعيارية** (0.50- فاقل): يضم اربع وحدات ادارية وهي النجف، بابل، كربلاء، ديالى وبدرجات معيارية تبلغ (-0.55/-1.20/-1.26/-1.70).

شكل (3) معدلات البطالة في العراق حسب المحافظات لعام 2016

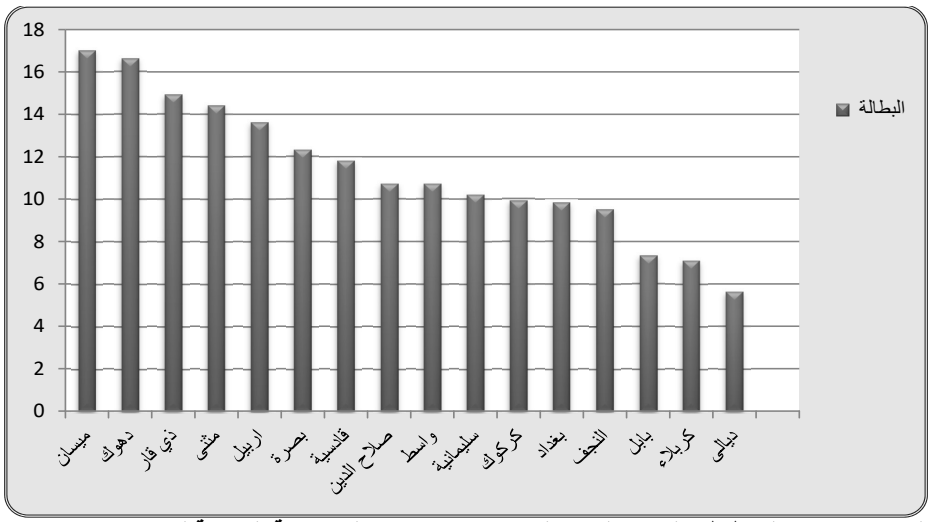

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركز للإحصاء والانماء، المجموعة السنوية لعام 2016.

اما التوزيع الجغرافي حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور 8.8 % اما الاناث 22.2 %، اما حسب المحافظات استحوذت نسبة بطالة الذكور كل من ميسان والمثنى وذي ودهوك اذ بلغ على التوالي (17.2%، 14%، 13.4%، 12.8%). اما ادنى معدل للبطالة فقد سجل في محافظة ديالى وكربلاء وبابل اذ بلغ على التوالي(3.2%، 4.5% لكل من المحافظتين الاخيرة فيما تراوحت المحافظات الاخرى بين اعلى وادنى معدل.

في حين استحوذت نسبة بطالة الاناث في محافظة دهوك والنجف والقادسية وكربلاء اذ بلغ على التوالي (43.6%، 31.4%، 29.5%، 27.7%). اما ادنى المعدلات للبطالة فقد شملت محافظة ميسان وبابل وواسط والمثنى اذ بلغ على التوالي(14.6%، 15.1%، 16.4%، 18.5) ويرجع ذلك الى التباين في عدد السكان في تلك المناطق فيما تراوحت المحافظات الاخرى بين اعلى وادنى معدل.

اما التوزيع الجغرافي حسب الدرجات المعيارية للذكور والاناث:

1. **المستوى الاول ودرجته المعيارية** (0.50+ فاكثر): يضم هذا المستوى خمس وحدات ادارية للذكور وهي (اربيل، دهوك، ذي قار، المثنى، ميسان) على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (2.09/1.27/1.12/0,96/0.50)، اما بالنسبة للإناث فيضم اربع وحدات متمثلة (كربلاء، قادسية، النجف، دهوك)على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (2.71/1.03/0.77/0.52).

2. **المستوى الثاني ودرجته المعيارية** (-0.49+ 0.00+): يضم هذا المستوى وحدتين اداريتين فقط وهي البصرة وواسط وبدرجة معيارية تبلغ (0.43/0.09) للذكور، اما الاناث فيضم ثلاث وحدات ادارية وهي(ديالى، ذي قار، السليمانية)وبدرجات معيارية تبلغ(0.49/0.42/0.37).

3. **المستوى الثالث ودرجته المعيارية** (-0.49 – 0.01): ومتمثلة بمحافظة (كركوك، بغداد، صلاح الدين، القادسية) على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (0.46-/ 0.38-/0.23-/0.18-) للذكور، ويضم ايضا اربع وحدات ادارية ومتمثلة (صلاح الدين، اربيل، كركوك، البصرة) وبدرجات معيارية تبلغ (0.24-/0.20-/0.05-/0.01-).

4. **المستوى الرابع ودرجته المعيارية** (0.50- فاقل): يضم خمس وحدات ادارية وهي (النجف، السليمانية، بابل، كربلاء، ديالى) وبدرجات معيارية تبلغ (0.66-/ 0.76-/1.15-/1.15-/1.48-)، ويضم محافظة (بغداد، المثنى، واسط، بابل، ميسان) وبدرجات معيارية تبلغ (0.56-/0.74-/1.03-/1.21-/1.27-).

اما التوزيع الجغرافي حسب البيئة فقد بلغت نسبة(11.5% - 43.2%) وتباينت فيما بين المحافظات اذ استحوذت محافظة ميسان وذي قار ودهوك والقادسية اذ بلغ على التوالي (20.2%، 17.3%، 16.8%، 13.7%) في الحضر، اما ادنى النسب نلاحظها في

محافظة ديالى وكربلاء وكركوك والنجف اذ شكلت على التوالي (7,1%، 7.3%، 8.3%، 9.6%)، في حين تراوحت المحافظات الاخرى بين اعلى وادنى معدل وتمثلت بالمحافظات واسط وصلاح الدين واربيل والبصرة وبابل والسليمانية والمثنى وبغداد. اما التوزيع الجغرافي حسب الريف فقد تباينت أيضا فيما بين المحافظات اذ استحوذت محافظة مثنى واربيل وكركوك ودهوك اذ بلغ على التوالي (18.9%، 18.8%، 17.3%15.9%)، اما ادنى النسب نلاحظها في محافظة السليمانية وديالى وبابل والبصرة اذ سجلت على التوالي (3.9%، 4%، 4.3%، 5.6%)، في حين تراوحت المحافظات الاخرى بين اعلى وادنى معدل.

اما التوزيع الجغرافي حسب الدرجات المعيارية للتركيب البيئي فنلاحظ ما يأتي:

1. **المستوى الاول ودرجته المعيارية** (0.50+ فاكثر): يضم ثلاث وحدات ادارية للعاطلين عن العمل في المناطق الحضرية وهي (دهوك، ذي قار، ميسان) على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (1.29 /1.43/ 2.23)، اما بالنسبة للعاطلين في الريف فيضم ست وحدات ادارية متمثلة (ميسان، دهوك، السليمانية، كركوك، اربيل، المثنى) على التوالي.

2. **المستوى الثاني ودرجته المعيارية** (0.49+/0.00+): يضم هذا المستوى اربع وحدات ادارية هي(القادسية، واسط، صلاح الدين، اربيل) وبدرجة معيارية تبلغ (0.44/0.30 /0.27/0.16) للحضر، اما العاطلين في المناطق الريفية فلم يظهر أي وحدة ادارية.

3. **المستوى الثالث ودرجته المعيارية** (0.49-/0.01): ومتمثلة بمحافظة (المثنى، السليمانية، بابل، البصرة)على التوالي وبدرجات معيارية تبلغ (0.43-/0.35-/ 0.29-/0.10-)، ويضم (صلاح الدين، النجف، القادسية، ذي قار) وبدرجات معيارية تبلغ(0.30-/0.15-/0.15-/0.08-).

4. **المستوى الرابع ودرجته المعيارية** (0.50- فاقل): يضم خمس وحدات ادارية وهي (بغداد، النجف كركوك، كربلاء، ديالى) وبدرجات معيارية تبلغ (0.54-/0.68-/ 1.04-/1.31-/1.37-)، اما العاطلين في الريف فيضم ست محافظات (بغداد، واسط، كربلاء، البصرة، بابل، ديالى) على التوالي.

نستنتج من ذلك تفوق بعض المحافظات بنسب البطالة وهذا يرجع التدهور الاقتصادي الثقيل المتمثل بتعاقب الحروب مع وجود طبقة سياسية تعمل لنفسها دون التركيز على شرائح المجتمع وأهمها الشباب، مما زاد من تغول ظاهرة البطالة في البلاد

نتيجة اتساع أنواعها، فضلا عن الظروف السياسية والأمنية التي يتعرض لها العراقيون منذ 2003، فضلاً عن اختلال منظومة القوانين الخاصة بالاستثمارات، وسوق العمل، وحركة الأموال. اذ شكلت الموارد النفطية 89% من ميزانية العراق، و 99% من صادرات البلاد، كما هناك مشكلة وهي جلب الايدي العاملة الاجنبية، وبالتالي فإن ذلك ينعكس على ارتفاع العاطلين عن العمل من الخريجين، اضافة الغياب دور الحكومات التي تعاقبت على سدة الحكم في البلاد منذ عام 2003ولحد الان.

جدول (4) التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في العراق حسب البيئة والنوع لعام 2016

المحافظات	حضر	الدرجة المعيارية	ريف	الدرجة المعيارية	ذكور	الدرجة المعيارية	اناث	الدرجة المعيارية
دهوك	16.8	1.29	15.9	1.09	12.8	0.96	43.6	2.71
اربيل	12.7	0.16	18.8	1.64	11	0.50	22.4	-0.20
السليمانية	10.8	-0.35	3.9	1.15	6	-0.76	26.6	0.37
نينوى	----	-----	------	-----	-----	------	------	------
كركوك	8.3	-1.04	17.3	1.36	7.2	-0.46	23.5	-0.05
ديالى	7.1	-1.37	4.1	-1.11	3.2	-1.48	20.3	0.49
الانبار	-----	------	-----	-------	-----	-------	----	------
بغداد	10.1	-0.54	7.1	-0.55	7.5	-0.38	19.8	-0.56
بابل	11	-0.29	4.3	-1.07	4.5	-1.15	15.1	-1.21
كربلاء	7.3	-1.31	6.5	-0.66	4.5	-1.15	27.7	0.52
واسط	13.2	0.30	7.1	-0.55	9.4	0.09	16.4	-1.03
صلاح الدين	13.1	0.27	8.4	-0.30	8.1	-0.23	22.1	-0.24
النجف	9.6	-0.68	9.2	-0.15	6.4	-0.66	31.4	1.03
القادسية	13.7	0.44	9.2	-0.15	8.3	-0.18	29.5	0.77
المثنى	10.5	-0.43	18.9	1.66	14	1.27	18.5	-0.74
ذي قار	17.3	1.43	9.6	-0.08	13.4	1.12	27	0.42
ميسان	20.2	2.23	14.9	0.91	17.2	2.09	14.6	-1.27
البصرة	11.7	-0.10	5.6	-0.83	10.7	0.43	23.8	-0.01
المجموع	11.5	-------	43.2	------	8.9	------	22.2	-----

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2016.

الاستنتاجات: من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث

1. ارتفاع نسبة البطالة المتعلمين في العراق بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل بالتالي الى عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
2. بلغ معدل الكلي للنشيطين اقتصاديا عام 2014 (42.7) و(43.1%) عام 2016 اما على مستوى البيئة بلغ (43,11%- 43.29%) على التوالي في المناطق الحضرية والريفية لعام 2016.
3. إما بالنسبة للنشطين حسب النوع (الذكور والإناث) نلاحظ ارتفاع المعدل بالنسبة للذكور اذ بلغ المعدل (72%) يقابله (14,5%) للإناث.
4. تباين نتائج التعدادات السنوية للسكان للأعوام (1977، 1987، 1997) وقد بلغ (3,2%) ولكلا الجنسين من للذكور (3,5%) يقابله (2,1%) للإناث لعام 1977 نتيجة لتوفر فرص العمل وانخفاض عدد السكان أنداك، فيما ارتفع عام (1987) ليصل الى (4,5%) وللذكور (4,1%) و(7,1%) للإناث، اما في عام (1997) بلغ (17.6%) وهي نسبة عالية مقارنة بالاعوام السابقة.
5. اما فيما يخص عام 2014-2016 بالاعتماد على العينات السنوية فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل (10.6 %- 10.8%).
6. اما التوزيع الجغرافي حسب الجنس فقد بلغت نسبة الذكور 8.8 % اما الاناث 22.2 % لعام 2016 اما حسب البيئة فقد بلغت نسبة(11.5% - 43.2%).

المقترحات:

1. الاهتمام بفئة الشباب وانشاء مشاريع تساعدهم بالحصول على وظائف واعمال تعو النفع بها للدولة وتقلل من عدد العاطلين عن العمل.
2. الاعتماد على اليد العاملة المحلية وتقليل الاعتماد على الايدي المستوردة او العمالة الخارجية.
3. التعاون مع القطاع الخاص في توفير فرص العمل وتنمية مهارتهم لحصول على وظائف تناسبهم.
4. ربط مخرجات التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

5. الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره يستوعب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل.
6. فتح الصناعات القديمة وتحديثها ليضم مجموعة كبيرة من الايدي العاملة.

المصادر:

1. Ehernberg R.G.; Smith R، S (1988)، Modern Labor Economics، Theory and Public policy، Macmillan Press، Third Edition، p.23.
2. هدى العزاوي، (2006) البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، ص5.
3. كاظم جاسم العيساوي ومحمد الوادي، (2000) الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، ط1، الاردن، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ص 130.
4. مصطفى سلمان واخرون، (2000) مبادئ الاقتصاد الكلي، الاردن، دار المسيرة للطباعة، ط1، ص 239.
5. علي محمود الراوي، (2001)، البطالة وتحديات العولمة للشباب العربي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد 10، ص103.
6. عبد الباسط محمد حسن، (1984) التنمية الاجتماعية، المطبعة العالمية، القاهرة، ص 18.
7. علي محمود الراوي، البطالة وتحديات العولمة للشباب العربي، مصدر سابق، ص103.
8. السيد محمد احمد الشربيني، (2008) وعلي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة – جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، ص332.